

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.9/2019/9/Report
28 January 2020
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الأولى
عمّان، 11-12 كانون الأول/ديسمبر 2019

موجز

أنشئت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بعد فصل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى لجتين بهدف زيادة التركيز على كلّ من هذين الموضوعين. وعقدت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الأولى في عمّان، يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وناقشت اللجنة مواضيع عديدة، منها أنشطة تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا في فترة السنتين 2018-2019، والاتجاهات العالمية والواقع الإقليمي في ملف تمويل التنمية. كما اطّلت اللجنة على النتائج المُحدّثة لبطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية، في مجالاتها الخمسة التي حدّتها خطة عمل أديس أبابا. واستعرضت اللجنة أيضاً نتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي عقده الإسكوا في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة ووثيقة توافق بيروت الصادرة عنه. كما ناقش المشاركون خارطة طريق عربية مقترحة لتمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة.

واعتمدت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا توصيات في نهاية دورتها حول هذه المواضيع، منها ما هو موجّه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا ومنها ما هو موجّه إلى الأمانة التنفيذية. ويعرض هذا التقرير هذه التوصيات، بالإضافة إلى ملخص لأهم ما ورد في المناقشات، ومعلومات عن المشاركين والوثائق المقدّمة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1 مقممة
<u>الفصل</u>		
3	5-3 أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة تمويل التنمية في دورتها الأولى
3	4 ألف- التوصيات الموجة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا
4	5 باء- التوصيات الموجة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا
5	68-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
5	11-6 ألف- قضايا المتابعة
6	45-12 باء- التقدم المحرز والآفاق في تمويل التنمية المستدامة
15	55-46 جيم- التدفقات المالية غير المشروعة
17	68-56 دال- القضايا البرنامجية
20	77-69 ثالثاً- تنظيم الدورة
20	69 ألف- المكان وتاريخ الانعقاد
21	72-70 باء- الافتتاح
21	73 جيم- الحضور
21	74 دال- انتخاب أعضاء المكتب
22	76-75 هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
22	77 واو- الوثائق
<u>المرفقات</u>		
23	 المرفق الأول- قائمة المشاركين
2	 المرفق الثاني- قائمة الوثائق

مقدمة

1- أنشئت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً بقرار الإسكوا 332 (د-30) المؤرخ 28 حزيران/يونيو 2018 بشأن تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، الذي فصل اللجنة الفنية إلى لجتين بهدف زيادة التركيز على كل من هذين الموضوعين، أي السياسات التجارية وتمويل التنمية. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على هذا الفصل في قراره 30/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليو 2019، فعقدت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الأولى في عمان، يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2019.

2- ويعرض هذا التقرير أهم القضايا التي تناولها المجتمعون، وملخصاً عن المناقشات التي تخللت الدورة وعن المقترحات والتوصيات التي خلصوا إليها. واعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المنعقدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة تمويل التنمية في دورتها الأولى

3- اعتمدت لجنة تمويل التنمية، في ختام دورتها الأولى، مجموعة توصيات، بعضها موجّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية في الإسكوا:

ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- أوصت اللجنة الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) الاستفادة من لجنة تمويل التنمية لاستعراض الجهود والتجارب الوطنية، بوصفها منصة إقليمية فريدة تناقش السياسات المختلفة لتمويل التنمية المستدامة على كافة مساراتها، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

(ب) إطلاق نقاش إقليمي، في إطار أعمال لجنة تمويل التنمية، حول تنسيق السياسات المالية، وخاصة النظم الضريبية، للحد من الممارسات الضارة والتهرب الضريبي وغسل الأموال والتلاعب بالعقود والفواتير التجارية، وما يرتبط بذلك من تدفقات مالية غير مشروعة، والعمل على كبح هذه التدفقات التي تتسبب في تسريبات مالية؛

(ج) التأكيد على أهمية الحد من الأضرار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها على قدرات تعبئة الموارد الوطنية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل على وضع أطر تنظيمية على المستوى الوطني لمكافحة هذه الظاهرة عملاً بخطة عمل أديس أبابا، وعلى ضوء المقترحات الاسترشادية لـ "خارطة الطريق العربية لتمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة"؛

(د) التحذير من تفاقم مشكلة المديونية، وخاصة الخارجية، لما لها من تأثير سلبي على حشد الموارد المالية محلياً، وما تنطوي عليه من مخاطر تحمّل الأجيال القادمة أعباء خدمة الديون، ووضع سياسات وأدوات تجعل الدين وسيلة لتمويل التنمية بشكل مستدام، عبر تخفيضه وإعادة هيكلته واستشراف تأثيراته على النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل؛

(هـ) التأكيد على أهمية اعتماد الطرق الرسمية لتحويل الأموال من خلال النظم المصرفية والعمل على تطويرها بما يساعد على تخفيض كلفة تحويل الأموال والذي يصب في مصلحة التكامل المالي العربي، والتأكيد كذلك على دور البنوك المركزية في تخفيض كلفة التحويلات فيما بين الدول العربية؛

(و) العمل على تطوير قنوات مبتكرة للتمويل والاستثمار في المنطقة، وتنسيق التدفقات المالية في إطار جهود تعزيز الاندماج الإقليمي عبر إرساء مجال للأمن الاقتصادي العربي(*)؛

(ز) التأكيد على ضرورة إرساء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز، والتصدي للنزاعات الحمائية الجديدة في التجارة، والعمل على تجاوز المشاكل التي تعترض إطلاق الاتحاد الجمركي العربي، لما لذلك من آثار إيجابية كبيرة على تمويل التنمية؛

(ح)حث الدول المتقدمة على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية، وتحقيق الهدف المتمثل بنسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتلك المساعدات، وتقديمها خاصة إلى الدول النامية؛

(ط) التأكيد على عدم قانونية وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية والبضائع الصادرة منها والتي تحمل شهادة منشأ إسرائيلية، حيث يُعتبر ذلك عائقاً أساسياً لتمويل التنمية ويخترط ضمن التدفقات المالية غير المشروعة، اتصالاً بطرح الإسكوا حول إرساء مجال للأمن الاقتصادي العربي.

باء- التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- أوصت اللجنة الأمانة التنفيذية للإسكوا بما يلي:

(أ) الاستمرار في إيصال تحديات المنطقة في مجال تمويل التنمية المستدامة إلى المحافل الدولية والأممية المعنية، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لتمويل التنمية، ولجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتعاون في المجال الضريبي؛

(ب) مواصلة إصدار نتائج بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية دورياً، لأهميتها كأداة تمكينية تدعم صانعي القرار في تطوير السياسات الداعمة لتمويل التنمية؛

(ج) مواصلة إعداد التقارير الفنية حول التطورات الإقليمية والعالمية في مجال تمويل التنمية، وتحليل انعكاساتها الإقليمية، وتحويل نتائجها إلى أوراق سياساتية مختصرة؛

(د) إعداد محاور لأطر تمويلية وطنية متكاملة دعماً لتنفيذ خطط التنمية المستدامة الوطنية، وتعزيزاً للقدرات الوطنية في تبني السياسات اللازمة لحشد التمويل اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة حسبما تقضي به خطة عمل أديس أبابا؛

(*) إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين للإسكوا في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016 (الفقرة 23 التي توصي بـ "تعزيز السوق العربية المشتركة لتأسيس فضاء تنموي عربي يسمح بتوظيف مقومات الأمن الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات تمويل التنمية المستدامة").

(هـ) تقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء حول القضايا المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجال التعاون المالي والضريبي للحد من الممارسات الضريبية الضارة والتجنب/التهرب الضريبي وتآكل الأوعية الضريبية؛

(و) مواصلة البحث في مسألة إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية يُعنى ببحث سُبل موازنة السياسات المالية والضريبية وحشد مختلف مصادر التمويل الإقليمية لتمويل خطط التنمية المستدامة الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة، وتعميق التكامل الإقليمي في مجالات التمويل الإنمائي.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

1- أنشطة تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا (البند 4 من جدول الأعمال)

6- أوضح رئيس الدورة أن الأمانة التنفيذية ستعرض البندين 4 و5 على التوالي قبل فتح باب النقاش حولهما، وذلك بسبب ارتباطهما ببعضهما. وعليه، نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/C.9/2019/3، وقدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً حول الأنشطة التي اضطلع بها مكتب تمويل التنمية بالإسكوا في إطار برنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019. وأفادت بأن الإسكوا أصدرت سلسلة من التقارير والأوراق الفنية المرتبطة برصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، كما حدثت نتائج "بطاقة أداء بشأن تمويل التنمية في المنطقة العربية". وأضافت بأن وحدة تمويل التنمية بالإسكوا أعدت الفصل الرئيسي في التقرير السنوي عن حال تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية الصادر عن المنتدى العربي للتنمية البيئية، ونشرت العديد من الأوراق الفنية، منها ورقة متكاملة لرصد التقدم المحرز في تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وأخرى ترصد التقدم المحرز في خطة عمل أديس أبابا. وتطرق إلى إسهام وحدة تمويل التنمية بالإسكوا في مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، وفي إعداد استراتيجية أمين عام الأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

7- واستعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية أهم الاجتماعات التي نظمتها الإسكوا وشاركت فيها، وتشمل: تقدير لحال تدفق رؤوس الأموال الخاصة خلال ملتقى الاستثمار السنوي، والمنتدى العربي للتنمية المستدامة لعامي 2018 و2019، والمنتدى العالمي للاستثمار، والمؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية. كما تطرقت إلى مجريات المؤتمر الدولي الأول رفيع المستوى الذي عقده الإسكوا حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة، واسهاماتها في القمة العربية التنموية: الاجتماعية والاقتصادية (بيروت، 20 كانون الثاني/يناير 2019). واستعرضت سلسلة الخدمات الاستشارية وبرامج الدعم الفني المقدمة من الإسكوا إلى الدول الأعضاء في مجال تمويل التنمية، موضحة أن وحدة تمويل التنمية بالإسكوا انجزت نحو 112 منتجاً خلال عامي 2018-2019، وذلك بزيادة بنسبة 32 في المائة عن فترة العامين 2016-2017.

2- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الثانية عشرة (تمويل التنمية) (البند 5 من جدول الأعمال)

8- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2019/4 عرضاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للإسكوا تنفيذاً لتوصيات اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة

الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الثانية عشرة (بيروت، 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2017)، فتناولت مختلف التوصيات الموجهة للإسكوا وما أنجز لتنفيذ كل توصية. وشدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن إنجازين يستحقان تسليط الضوء عليهما، أولهما هو المؤتمر رفيع المستوى حول تمويل التنمية الذي نظّمته الإسكوا وشارك فيه نائب رئيس البنك الدولي ونائب الأمين العام للأمم المتحدة، وحضره أكثر من 35 منظمة دولية وإقليمية، علاوة على عدد من وزراء المالية من المنطقة العربية وصدر عنه وثيقة "توافق بيروت". وأضاف بأن الإنجاز الثاني هو بطاقة أداء التنمية التي ابتكرتها الإسكوا لرصد وقياس التدفقات المالية المتاحة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، منوهاً بأن بطاقة الأداء حظيت بتقدير الأمين العام للأمم المتحدة في معرض تقديم تقريره السنوي عن حال التعاون الإقليمي لعام 2018.

9- أشاد المشاركون بما نفذته الإسكوا من أنشطة وتوصيات. وتناول ممثل الأردن تجربة بلده في تمويل التنمية، مؤكداً بأن مساعدات التنمية الرسمية أصبحت توجه إلى الأبعاد الإنسانية كأمين احتياجات المواطنين واستيعاب اللاجئين. وأشاد بدراسات الإسكوا التي ساعدت الأردن على تبيين المسار الأفضل، مفيداً بأن الأردن ينظر الآن في مكافحة التهرب الضريبي واستغلال القطاع الخاص للاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الخارجي، ومشيراً إلى أن هذه الجوانب ما كانت بحسبان الدول سابقاً، وخُص إلى أن جهود الإسكوا أفضت إلى ترسيخ البعد التنموي بجانب الإنساني.

10- وتطرّق ممثل مصر إلى صعوبة استعراض صانعي القرارات للأوراق الفنية بسبب ضيق الوقت المخصص لإطلاع اللجنة عليها، مقترحاً الاستعاضة عنها بملفات سياسية تتضمن توضيحاً بسيطاً للمنهجية بما يساعد توجيه صانعي القرار. وأكد ممثل موريتانيا على حاجة الدول الأعضاء إلى مقترحات الإسكوا، لا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً حيث يشح التمويل اللازم للتنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأعرب عن اهتمام بلده بمقترحات تتيح الحصول على مزيد من موارد تمويل التنمية.

11- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على أن الإسكوا تتوخى بالفعل البساطة والإيجاز في إيصال المعلومات، وتحرص على نقل رسائلها بصورة مركزة إلى الدول الأعضاء، كما فعلت لدى إعداد ملخصات فنية في مسارات تمويل التنمية، إذ أعدت مخططات للمعلومات (Infographs) تعتمد على الرسوم البيانية بالإضافة إلى الأفلام القصيرة. كما أشار إلى التوجّه القائم على تحويل المعارف إلى أدوات تفاعلية للسياسات. وأفاد بأن احتياجات فرادى البلدان تُعالج بالفعل عبر التقارير الفنية التي تُعدها الإسكوا، داعياً الدول الأعضاء للاطلاع عليها في البوابة الإلكترونية للإسكوا، خصوصاً وأن الأوراق المعروضة على اللجنة هي موجزات مبسطة للدراسات الكمية والنوعية التي أجرتها الإسكوا.

باء- التقدم المحرز والآفاق في تمويل التنمية المستدامة

1- الاتجاهات العالمية والواقع الإقليمي (البند 6 من جدول الأعمال)

12- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة [E/ESCWAC.9/2019/5](#)، فاستعرض الاتجاهات العالمية في تمويل التنمية المستدامة، والواقع الإقليمي في هذا الإطار، وتطرّق إلى تحليل وتقييم وضع تمويل التنمية من المنظورين الدولي والإقليمي، ومنطلقات تصحيح مسارات تمويل التنمية التي باتت تركز على تعبئة الموارد المحلية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. وأفاد بأن الرأي السائد الذي اعتمده فريق العمل الأممي المعني بتمويل التنمية يشير إلى أن مسارات تمويل التنمية شهدت تقدماً في عام 2019، ولكنها ما زالت دون المطلوب لتحقيق تمويل أهداف التنمية المستدامة، حيث تتفاوت عائدات التمويل بين الدول النامية والمتقدمة، ما يفاقم عدم

المساواة في التمويل. وأكد بأن تقييمات الإسكوا الكمية والنوعية تشير، بالمقابل، إلى أن المنطقة العربية تخسر فرصاً محققة لتمويل التنمية المستدامة بسبب عوامل كالوضع الجيو-سياسي والأعباء التي تخلفها الصراعات. ولاحظ أن المنظمات الدولية توجه عادةً توصياتٍ قد لا تراعي خصوصيات المنطقة العربية، كالدعوات إلى تعبئة الموارد المحلية عبر فرض مزيد من الضرائب المباشرة. وأكد أن الإسكوا اعتمدت موقفاً مغايراً يولي الأولوية لتحسين الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي عبر كبح التهرب من الضرائب، لا سيما لأرباح الشركات متعددة الجنسيات التي تحوّل إلى خارج المنطقة.

13- وشدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن توجيه العبء الضريبي يجب أن يراعي ظروف البلدان، خاصة وأن معظم البلدان العربية غير النفطية تعتمد على الضرائب غير المباشرة التي تقع معظم أعباؤها على طبقات الدخل المتوسط والمنخفض. وخلص إلى أن زيادة الضرائب قد تؤدي إلى رفع معدلات الفقر وتفاقم عدم الاستقرار، كما حدث في الأردن ولبنان. وأفاد بأن مؤشرات المؤسسات الدولية تظهر تزايداً في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية وانخفاضاً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة كبيرة منذ عام 2011، في حين بينت تقديرات الإسكوا أن زيادة حجم المساعدات تعود إلى حساب قيمة هذه المساعدات على أساس القيم الاسمية، ولكنها إذا حُسبت بالقيم الفعلية يتبين أنها أقل من السنوات السابقة، كما أن نسبة 12 في المائة من مساعدات التنمية الرسمية تُصرف داخل الدول المانحة لتغطية كلفة استضافة اللاجئين لديها وتُحسب كمساعدات موجّهة للمنطقة. وأفاد، أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه للمنطقة، فيتخذ غالباً شكل عمليات الاندماج والاستحواذ التي قد لا تضيف إلى الإنتاجية، وتستنثر قطاعات الطاقة والنفط والغاز بالنصيب الأكبر منها.

14- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى التناغم بين موقف الإسكوا وموقف المنظمات الدولية بشأن أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكنه شدد على ضرورة توفر أطر قانونية مُحكّمة لإدارة هذه الشراكة كي لا تُفضي إلى "خصخصة المنافع بينما تعمّم التكاليف". وأفاد بأن الدول التي استخدمت هذه النموذج، مثل المملكة المتحدة وألمانيا، أكدت خلال المؤتمر الدولي الأول رفيع المستوى الذي عقدته الإسكوا حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة بأن أداء هذه الشراكة كان متبايناً وقد لا يسري بالضرورة في حالة الدول النامية. وبيّنت ممثلة الأمانة التنفيذية بأن كل دولار يستثمره القطاع العام في المنطقة العربية يقابله عزوف من جانب القطاع الخاص، ما يعني أن هذا النموذج من الشراكة المالية يظل عاجزاً عن تحقيق غايته في المنطقة العربية. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية بأن المنظمات الدولية دائماً ما تروج للعائدات التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء اعتماد سياسات لتحرير التجارة، في حين رصدت الإسكوا زيادة وتراكماً في حجم التدابير الحمائية المفروضة على صادرات المنطقة أدت بدورها إلى تآكل الصلة الطردية بين التجارة والنمو. وأفاد بأن الإسكوا، ورغم ما تشير إليه منظمات دولية بشأن وجود حيز لتوظيف الديون كأحد مصادر تمويل التنمية، أبدت مخاوف من تجدد أزمات الديون والاضطراب الاقتصادي، واقترحت إعادة النظر في آليات التنسيق بين الدائنين، وطرحت استراتيجية ثلاثية الأبعاد لضمان بقاء الديون وسيلة مجدية لتمويل التنمية.

15- وفي معرض النقاش، أكد ممثل مصر أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافٍ دون استثمار وطني من الحكومة، كما أعرب عن اختلافه مع ما قيل بأن الاستثمار الأجنبي الموجّه إلى الاستحواذ لا يضيف إلى الإنتاجية، مشيراً إلى أنه قد لا يضيف إلى مخزون الاستثمار من منظور الحسابات القومية ولكن ربما يضيف إلى الإنتاجية شريطة التيقن من أن الاستثمار موجّه إلى قطاعات إنتاجية. ورأى أن على الإسكوا أن تبحث في نوعية الاستثمارات العامة، لأن الاستثمار العام الذي ينافس الاستثمار الخاص يؤدي إلى نتائج سلبية، في حين يؤدي الاستثمار في الهياكل الأساسية إلى تحفيز القطاع الخاص. وتناول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى توجّه في جميع بلدان المنطقة نحوه، ما يتطلب دراسة أعمق لآلياته المثمرة في المنطقة. وأشار إلى

الصناديق السيادية في المنطقة التي يمكنها أن تمثل نوعاً من الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. وختم بالحديث عن الديون وتزايدها بسبب انخفاض أسعار الفائدة عالمياً، ما يؤدي إلى مخاطر ينبغي قياسها.

16- وتطرّق ممثل العراق إلى الفرق بين التعهد بتقديم المساعدة بتمويل التنمية والتنفيذ الفعلي، مشيراً إلى انخفاض نسبة التعهدات إلى التنفيذ. كما أعرب عن قلقه من عدم توجيه تمويل التنمية إلى مقاصدها بل إلى تمويل النزاع في بعض البلدان، ومن ارتفاع المديونية التي تحبط حشد الموارد الوطنية في البلدان النامية. وشدد ممثل الأردن على وجوب اعتماد موقف عربي موحد بشأن التناقض الواقع بين التوصيات الدولية الصادرة بشأن مسارات تمويل التنمية وواقع المنطقة العربية، متوّهاً بدور الإسكوا وتفاعلها مع مختلف المحافل الدولية والإقليمية ذات الصلة. ورداً على ممثل مصر، أفاد ممثل الأردن بأن التمويل الأجنبي المباشر قد يكون في محله إذا اعتمد على إدخال التكنولوجيا وحقق الكفاءة والشفافية في العمل، وتطرّق إلى توجه بلاده نحو معالجة التهرب الضريبي وإصدار إطار قانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وشدد أيضاً على تعزيز حضور البلدان العربية، والنامية عموماً، في صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال تعديل نظام التصويت فيهما بما يزيد حصة تمثيل البلدان النامية، ويحقق لها التكافؤ في التصويت مع البلدان المتقدمة. وأكد على وجوب رفع مستوى التنسيق بين مصارف التنمية متعددة الأطراف، وتناول إمكانية تحسين الأطر القائمة لحل أزمة الديون السيادية عبر إنشاء محكمة دولية للإفلاس وفقاً لإطار منهجي جديد، مقترحاً إنشاء صندوق للطوارئ في المنطقة يهدف إلى دعم الاستقلال المالي للدول العربية الأقل نمواً لمواجهة الضغوط المالية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية التي تمر بها المنطقة.

17- وأكد ممثل موريتانيا على أن التمويل العام شحيح في بعض الدول، ومنها بلده، مع أنه مطلوب لتمويل التنمية، ولذا فالقطاع الخاص مهم ويجب التركيز عليه في القطاعات التنموية الإنتاجية، وطلب من الإسكوا المساعدة في كيفية تعبئة التمويل من القطاع الخاص. ورأى ممثل فلسطين أن أكثر النقاط إثارة للجدل هي الفرق بين رؤية المنظمات العالمية لسبب تمويل التنمية في المنطقة العربية وبين رؤية بلدان المنطقة، وأكد بأن التنمية تقتزن بالاستثمار، فإذا وُجّه الاستثمار جيداً فهذا سينعكس بصورة إيجابية على كافة القطاعات. وتناول الدّين العام، معرباً عن أنه ليس مشكلة بحد ذاته، بل المشكلة تكمن في أن الدّين في المنطقة العربية لا يُوجّه إلى الاستثمار وتعزيز التنمية، وطالب بتوجيه رسالة قوية في هذا الصدد. ومن جانبه طلب ممثل اليمن تمثيلاً أفضل لدول النزاع، ودراسة أعمق وأكثر شفافية لأوجه إنفاق العائدات.

18- وتطرّق ممثل البرنامج السعودي لإعمار اليمن إلى أهداف البرنامج وإنجازاته، وعدّد خمس نقاط تساهم في تحقيق تلك الأهداف، هي: مستوى الأمن في الدولة المستهدفة، ومستوى الرقابة الحكومية ومحاربة الفساد، ومشاركة الدولة في البنية التحتية، وحجم القطاع الخاص ومدى مشاركته في الاقتصاد المحلي، وأخيراً مستوى التعليم في المجتمع الذي يتناسب طردياً مع التنمية.

19- وفي معرض الرد، شدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن الغاية من هذا البند هو عرض التوجّهات العالمية ومدى توافقها مع المصالح الإقليمية، لا التدقيق في ما تفعل الدول. ورداً على ما طلبه ممثل مصر من الإسكوا بشأن دراسة المديونية على صعيد الدول وليس على الصعيد الإقليمي فحسب، أكد أن الإسكوا أنجزت مثل هذه الدراسات بالفعل بالاستناد إلى نموذج استدامة المديونية المعمول به في صندوق النقد الدولي، الذي كوّنت الإسكوا بعض عناصره بما يراعي خصوصيات المنطقة. وأضاف أن النتائج التي توصل إليها تنذر بوجود إشكالية محققة تتصل باستدامة الديون، بما فيها حالة مصر لا سيما خلال الفترة 2011-2017. وبالنسبة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ذكر أن الموقف الدولي يقضي بإشراك القطاع الخاص في التنمية، ولكن تساءل عن مدى قدرة القطاع الخاص العربي، والذي تُشكّل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الغالبية العظمى من نشاطه، على

تولي مسؤولية تمويل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن هذه المشروعات في بعض الحالات غير قادرة وربما لا يُسمح لها بالانخراط في تمويل قطاعات حيوية كإنشاء المطارات والموانئ. وخلص إلى أن البلدان التي وضعت أطراً لتنظيم هذه الشراكات لم تتبين نتائجها بعد إلا في حدود ضيقة وفي بعض المجالات المحددة، وأن ذلك اقترن بوجود نُظُم مُحكّمة للحكومة الاقتصادية.

20- وبالنسبة لما أشار إليه ممثل الأردن بشأن ضرورة تعديل نسب التصويت في صندوق النقد الدولي، تطرّق ممثل الأمانة التنفيذية إلى استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة حول تمويل التنمية الرامية إلى إعادة طرح هذه المسألة على الأجندة الدولية، ولكن هذا الموضوع يرتبط أساساً بالقوة التفاوضية للبلدان النامية، مؤكداً على أن توحيد الموقف العربي في هذا الصدد سيعزز هذا الطرح. وبالنسبة إلى فكرة إنشاء صندوق سيادي في المنطقة، ذكر أنها جديرة بالدراسة لتعميق التكامل الإقليمي، موضحاً أن الإسكوا كانت قد اقترحت هذه الفكرة ضمن تصور لها لإنشاء فضاءٍ للأمن الاقتصادي العربي. وبالنسبة إلى موضوع الاستثمار، رأى أنه، ورغم مردوده العالي على قطاعات عدة، يجب تناوله في سياق المنطقة، مشيراً إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أورد في تقريره السنوي عن حال الاستثمار الأجنبي بأن الاستثمار في المنطقة لم يوجّه نحو قطاعات إنتاجية تسهم في تحقيق التحول الهيكلي المنشود، بل نحو قطاع البترول. وأوضح أن المردود التكنولوجي للاستثمار الأجنبي يحتاج إلى دراسة في ظل القواعد الدولية المتعددة الأطراف التي تحكّم النقل والانتفاع من براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية. وخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستقطبه المنطقة يظل دون المستوى مقارنة باستثمار المنطقة في الخارج بنسبة 1:1.8 لكل دولار، وذلك دون احتساب الـ 3.5 تريليون المُستثمرة في صناديق الثروة السيادية خارج المنطقة وشراء ثلاث دول عربية وحدها ديون الدول المتقدمة والتي تفوق قيمتها إجمالي حجم الديون الخارجية العربية مجتمعة.

2- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: الموارد العامة الوطنية (البند 7 (أ) من جدول الأعمال)

21- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWA/C.9/2019/6(Part I)، موضحاً أن مفهوم تعبئة الموارد العامة الوطنية لتمويل التنمية المستدامة يشمل بُعدين، إحداهما يتصل بكفاءة صرف الإيرادات والآخر بأسلوب تعبئة الموارد. وشدد على أنه لا يوجد نظامٌ ضريبي أمثل، لأن كفاءة النُظُم الضريبية تُقاس على أساس أربعة معايير متباينة يصعب الجَمع بينها في آن واحد (وهي قدرات التحصيل، وفاعلية الضريبة، ومستويات الامتثال، وعدالة السياسة المالية). وأوضح أن لكل ضريبة آثار تختلف عن الضرائب الأخرى بسبب ما يسمى بـ "الرباعي غير المتسق"، وهو مفهوم مستمد من نظرية مفادها أن الدول لا تستطيع أن تجمع بين أربعة أشياء في آن واحد: تحرير سعر الصرف، وتحرير التجارة، وتحرير السياسات النقدية وسعر الفائدة، وتحرير التدفقات المالية. وأفاد بأن المعايير الموضوعية لقياس كفاءة النظام الضريبي تبدو متنسقة في ظاهرها، ولكن التدقيق فيها يُظهر أنها لا تنسجم مع بعضها البعض من الناحية العملية، مشيراً إلى أن ضريبة القيمة المضافة، مثلاً يرتفع مردودها مُقاساً بمعياري الفاعلية وسهولة التحصيل، ولكنها تُعدُّ ضريبة رجعية لا تُسهم في تحقيق العدالة. وأضاف بأنه إذا كان هدف الحكومات هو سرعة تحصيل الإيرادات الضريبية تلجأ عادة إلى الضرائب على الاستهلاك لسهولة تحصيلها إلا أن لها تبعات بسبب أثرها الرجعي على المساواة، وإذا كان الهدف هو تحقيق المساواة فإن الدول تلنفت إلى الضرائب على الشركات والأرباح، وهذا يتطلب كفاءة كبيرة في النظام الضريبي. وخلص إلى أن التوصيات الدولية في هذا الإطار قد لا تتسق مع احتياجات المنطقة خصوصاً في ظل ضعف القدرات الإدارية على تحصيل الضرائب وضعف سجل الامتثال بسبب التهرب والتجنّب الضريبي.

22- وتطرق ممثل الأمانة التنفيذية، بعدئذ إلى نتائج التحاليل الكمية التي أجرتها الإسكوا في المنطقة، ومن بينها: مرونة النظام الضريبي، والذي توضح حساباته أن زيادة الأوعية الضريبية لا تقتصر في بعض الحالات بزيادة النشاط الاقتصادي نتيجة وجود قطاع غير نظامي واسع في بعض البلدان العربية، مفيداً بأن خفض النشاط غير النظامي في المنطقة سيرفع الحصيلة الضريبية بنسبة 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة. وأضاف بأن دراسات الإسكوا تشير إلى تباين واضح في الهياكل الضريبية لبلدان المنطقة، موضحاً أن البلدان النفطية لا تعتمد على الضرائب كمصدر للإيرادات في حين ترتفع حصة الضرائب المختلفة في الإيرادات العامة لدى الدول غير النفطية. وبالنسبة إلى العبء الضريبي، ذكر أن قياسات عدم المساواة قبل تحصيل الضريبة وبعدها تظل متقاربة في بعض بلدان المنطقة، ما يثير التساؤل حول فعالية الأثر التوزيعي للنظام الضريبي؛ وأخيراً بالنسبة للامتثال الضريبي، أوضح أن هذه هي المشكلة الأهم في المنطقة خصوصاً في ضوء الخسائر التي تتكبدها الدول العربية نتيجة التلاعب بالفواتير والعقود التجارية. وخُص إلى أن نتائج هذه التحاليل تتطلب نقاشاً موسعاً بشأن التدفقات المالية غير المشروعة بما فيها التهرب الضريبي الذي تَفقِدُ المنطقة العربية 10 في المائة من إيراداتها الضريبية بسببه و8 في المائة من العائدات التجارية بسبب التلاعب في فواتير وعقود التجارة.

23- وفي معرض النقاش، شدد ممثل العراق على أن الضرائب موضوع حساس يؤثر على العدالة في توزيع الدخل وغالباً ما يؤثر سلباً على الفقراء، ورأى أن معظم ممارسات التهرب في الدول النفطية إنما يقع في قطاع النفط تحديداً، وأكد على أن معالجة مشاكل التهرب تتطلب معالجة الملاذات الضريبية والذي يتطلب بدوره تعاوناً دولياً. وتساءل ممثل اليمن إن كانت التنمية ممكنة في ظل النزاع الداخلي، مشدداً على أن الاقتتال هو عدو التنمية، واستفسر عما إذا كان من الممكن للإسكوا أن تقوم ورش عمل للحد من النزاعات وتأثيرها على فرص تحقيق التنمية المستدامة. وعلق ممثل مصر على ما ورد بشأن الركود التضخمي، مفيداً بأن العالم يشهد ركوداً وليس تضخماً وإن كانت بعض الدول العربية تعاني من الركود التضخمي في آن واحد.

24- وأشار ممثل الأردن إلى أن تعبئة الموارد لا تقتصر على الضرائب، بل تشمل الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية ودمجها في إطار إقليمي للاستفادة من إمكانيات التمويل التي تحتفظ بها الدول ذات الوفرة التمويلية، واستفسر إن كانت الإسكوا قادرة على طرح مشاريع مشتركة بين الدول العربية لتعبئة هذه الموارد واستخدامها. وأيده في ذلك ممثل فلسطين، مضيفاً بأن البلدان العربية تتميز بتنوع كبير في الموارد والميزات التنافسية، وأن الإسكوا قد تكون المظلة لهذا التعاون، وذكر أن الأوراق المقدمة في اللجنة تقدم توصيفاً جيداً لمجريات الأمور في المنطقة، وتوفر حلولاً مقبولة فنياً وكمياً، إلا أن المطلوب هو الحلول المبتكرة لأن بعض المعايير والمؤشرات الدولية ليست ذات صلة بواقع المنطقة. فردّ رئيس الجلسة بأن المشاريع المشتركة تتطلب توافقاً إقليمياً وإرادة سياسية وجهوداً جمة، ورأى أن الإسكوا قادرة على تقديم النصح والمشورة ولكن ولايتها لا تُمكنها من إلزام الدول الأعضاء بالتنسيق والتعاون، وشدّد على أن التنمية مستحيلة دون تنسيق وقرار سياسي.

25- واستفسرت ممثلة الصندوق السعودي لإعمار اليمن إن كان من الممكن للإسكوا أن تضع برنامجاً لتطوير كفاءات جميع الدول المستفيدة من برامج تمويل التنمية الدولية، خصوصاً وأن مشاكل الدول تبدو متشابهة، بحيث توضع خطط عمل واضحة لجميع الدول بنتائج واضحة.

26- وفي معرض الرد، استعرض ممثل الأمانة التنفيذية آليات عمل الإسكوا، فشدد على أنها منظمة إقليمية تعزز التكامل الإقليمي في جميع المجالات، بما فيها تمويل التنمية، وذلك من خلال التوافقات الإقليمية التي تساعد على تحفيز التنمية الوطنية. وأكد على أن التكامل الإقليمي هو شغل الإسكوا الشاغل وأساس عملها لأنها، كمنظمة إقليمية، تركز على تحقيق التنمية المستدامة بكامل أبعادها في المنطقة العربية. ورداً على ما ذكره ممثل العراق، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الإسكوا تناولت بالتحليل التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالثروة النفطية

والمعدنية وخصّصت قسماً مستقلاً لتناول آثار هذه الظاهرة على الوضع في العراق، وذلك من خلال تخصيص قسم لها في أول تقرير إقليمي تصدره الإسكوا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية. وتطرّق، في معرض تناول الاستفادة من تعبئة الموارد المحلية لدفع التكامل الإقليمي، إلى مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي الذي كان من المفترض إطلاقه في 2015 وأرجئ إلى عام 2021 ويبدو تحقيقه متعذراً حتى في ذلك الوقت، الأمر الذي حدا بالإسكوا للتفكير من الخروج من جمود التفاوض حول الاتحاد الجمركي عبر فكرة إنشاء فضاء للأمن الاقتصادي العربي الذي نُشرت محدداته وعناصره في الفصل السادس من تقرير آفاق التنمية العربية.

27- وبالنسبة إلى معادلة توزيع الحصيلة الجمركية والضريبة على الصعيد الإقليمي، أشار إلى أن الدول لم تتخذ موقفاً واضحاً بهذا الشأن بسبب خشيتها من فقدان مصادر سيادية للإيرادات العامة، وأنه بالنسبة لطرّح مشروعات إنمائية على المستوى الإقليمي فإن هناك أكثر من 25 مشروعاً إقليمياً تبنتها القمم الاقتصادية العربية في إطار العمل العربي المشترك ولكن ينفصها التمويل، ومن ثم فإن فكرة الوقف أو الصندوق السيادي لتمويل التنمية قد يمر بذات التجربة طالما لم تتوافر الإرادة السياسية لحشد الموارد المالية المطلوبة. وأضاف أن جميع هذه الأفكار كانت قد بُحنت وعُرضت تفاصيلها في التقرير الأول الذي أصدرته الإسكوا حول التكامل الإقليمي في المنطقة العربية لعام 2014.

28- ورداً على مداخلة ممثل اليمن، وافقه ممثل الأمانة التنفيذية بأن النزاع عدو التنمية، مشيراً إلى وجود شعبة في الإسكوا تتناول النزاعات والقضايا الإقليمية، وأوضح أن الإسكوا هي اللجنة الإقليمية الوحيدة التي تحتفظ بمثل هذه الشعبة. وأضاف بأن هذه الشعبة تتعاون مع وزارة التخطيط في اليمن في الإحصاءات وكيفية بناء الاستراتيجيات الإنمائية، حيث استخدمت تكنولوجيات حديثة في إجراء المسوح لاستخراج بعض الإحصاءات التي تفيد صناع القرار في اليمن. وشدد ممثل الأمانة التنفيذية أيضاً، في ردّ على مداخلة ممثل مصر، على أن التواصل والتنسيق مع حكومات الدول أساسية لأن تحاليل الإسكوا تستند إلى الإحصاءات الوطنية، وأضاف بأن هذه التحاليل ستُفضي إلى وضع أطر وطنية للتحاليل تُنشر في الموقع الذي ترمع الإسكوا إطلاقه.

3- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: المؤسسات التجارية والتمولية الخاصة الوطنية والدولية (البند 7 (ب) من جدول الأعمال)

29- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة (E/ESCWA/C.9/2019/6/Part II)، حيث أشارت إلى التقرير الذي أعدته الإسكوا بناءً على طلب الدول الأعضاء وتنفيذاً للولاية الصادرة عن خطة عمل أديس أبابا بشأن تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وهو التقرير الذي عُرض خلال الحوار رفيع المستوى الذي نظّمته الإسكوا حول هذا الموضوع. وأوضحت أن نتائج التقرير دققت فيها منظمة النزاهة العالمية وتبين أنها لا تبعد كثيراً عما أوردته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في منطقة شمال أفريقيا. وأفادت بأن التقديرات تُظهر أن التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة تتراوح بين 60 و77 مليار دولار سنوياً، ما يتجاوز صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرد للمنطقة سنوياً. ثم انتقلت لاستعراض أوضاع المؤسسات التجارية والتمويلية في المنطقة، مشيرة إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بنسبة 2 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار عالمياً التي قُدرت بنحو 1.3 تريليون دولار في 2018. وشددت على أن الاستثمار الخارج من المنطقة تجاوزت قيمته الاستثمار الوارد إليها، فكل دولار تلقته المنطقة كاستثمار أجنبي مباشر استثمرت بمقابلته 1.6 دولار في مناطق أخرى. وخُصت إلى أن ودائع بلدان المنطقة في الخارج تتخطى قيمتها قيمة الأموال التي تستدينها، أي أن المنطقة العربية أصبحت مصدراً لرؤوس الأموال ولتوفير التمويل للمصارف الأجنبية.

30- ثم تناولت موضوع التحويلات المالية كمصدر لتمويل التنمية حسبما تقضي به خطة عمل أديس أبابا، فبينت أنها تبلغ في المنطقة نسبة 8 في المائة من مجموع التحويلات المالية العالمية، وتتجاوز قيمتها قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية معاً. وشددت على ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة التي تتكبدتها المنطقة بسبب الكلفة العالية لهذه التحويلات. وانتقلت إلى موضوع الصناديق السيادية، مبينة أن حصة البلدان العربية من هذه الصناديق مرتفعة (قياساً على إجمالي الناتج المحلي للمنطقة مقارنة بنظيرها في مناطق أخرى) حيث تبلغ 32 في المائة من المجموع العالمي، مشددة على أهمية استثمار هذه الأموال في المنطقة بدلاً من إيداعها في الخارج لا سيما في ظل أسعار الفائدة السلبية التي تغطي على عمل أسواق المال العالمية.

31- وفي معرض النقاش، تساءل ممثل العراق عن المقصود بكلفة تحويل الأموال، وما إذا كانت الأرقام المذكورة في العرض رسمية، ورأى أن هذه التكاليف إن تولدت عن طريق النظام المصرفي الرسمي فإنها ستصب في صالح البلدان. وشدد ممثل فلسطين على أن مؤشرات الإسكوا وتقاريرها، وكما تصف التحديات، عليها أيضاً أن تتناول كيفية التصدي لها بما يسهم بتأثير إيجابي وملموس في البلدان. وأفاد ممثل الجمهورية العربية السورية بأن ما يعتبر تحويلاً مالياً في بلد هو تهريب في بلد آخر، مستفسراً عن اقتراحات الإسكوا لحل هذه المشكلة.

32- وتطرّق ممثل الكويت إلى توجّه في بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو فرض رسوم على الحوالات لأن هذه البلدان تخسر الكثير بسبب تدفق الحوالات منها، وطلب أن تشمل دراسات الإسكوا منظور بلدان مصدر الحوالات وليس فقط البلدان التي تتلقاها. ودار نقاش حول هذه المسألة، فتساءل ممثل الجمهورية العربية السورية عن حق العامل في الخارج في تحويل نسبة معينة من دخله دون رسوم من الدولة. فأجاب ممثل مصر بأن التحويلات، بعضها أرباح، معتقداً بأنها هي التي يشير إليها ممثل الكويت، وبعضها أجور العاملين في الخارج، وهؤلاء عددهم كبير ولكن المبالغ التي يحولونها صغيرة. وأضاف بأن تناول أوجه استخدام التحويلات مهم، فيمكن للتحويلات أن تدعم النمط الاستهلاكي في البلدان العربية فتُحدث أثراً سلبياً على التنمية، وقد تُوظف في الاستثمارات فتدعم التنمية المستدامة، وخُصص إلى ضرورة إجراء دراسة كمية عن هذا الموضوع في البلدان العربية.

33- وفي معرض الرد، أفادت ممثلة الأمانة التنفيذية بأن الإسكوا أجرت بالفعل أكثر من 10 دراسات حول هذا الموضوع، وأن الأرقام عن تكاليف التحويلات المالية رسمية، وأن الكلفة التي يدور الحديث حولها ترتبط بكلفة التحويلات للدول المصدرة للعمالة والمهاجرين، وتجنّبها في الغالب شركات تحويل الأموال الدولية إذ لا تُحصّل في مجملها عبر المصارف الوطنية، ومن ثم فلا يستفيد منها إلا الأفراد والأسر المتلقية للحوالات. وأكدت أن الإسكوا طرحت بالفعل العديد من الحلول من بينها ما قام به البنك المركزي المصري، وكذلك كينيا التي اعتمدت على التكنولوجيا المصرفية لتحويل الأموال عبر الـ M-PESA.

34- ورداً على مداخلة ممثل فلسطين، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على أن الحلول تبدأ بإلقاء الضوء على المشاكل ورصدها وتقييم العائد من معالجتها وفق مقترحات محددة فنياً وكمياً بما يفضي إلى وضع السياسات المناسبة للتعامل مع مختلف القضايا التي تثار في اللجنة. وأشار إلى شروع الإسكوا في إعداد تقرير عن التكنولوجيا المالية ووضعها في المنطقة العربية، ويتضمن قسماً خاصاً يتناول تكلفة التحويلات ومردود تخفيضها في المنطقة حسبما تقضي به أهداف التنمية المستدامة، وبأن المردود يقدر بنحو 2.9 مليار دولار سنوياً. واتفق مع ممثل الجمهورية العربية السورية بأن هناك مشاكل بسبب عدم قدرة تحديد ما إذا كانت الحوالات تهريباً أو تمويلاً للإرهاب، مبيناً بأن ثمة تضارب بين آليات التحويل والقوانين الخاصة بمكافحة غسل الأموال، ومضيفاً بأن هذه المشكلة مثارة على المستوى الدولي ولا تنحصر في المنطقة العربية. وخُصص إلى أن كثرة تشريعات

مكافحة التهريب التي باتت تكافح حتى التحويلات الشرعية أدت إلى ظهور مفهوم "إزالة المخاطر" (De-risking) الذي بات يشكل معضلة بالنسبة للمنطقة العربية حسبما تبينه الأوراق الفنية المعروضة على اللجنة.

4- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: التعاون الإنمائي الدولي (البند 7 ج) من جدول الأعمال)

35- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWAC.9/2019/6(Part III)، وأشار إلى أن مساعدات التنمية الرسمية بلغت 165 مليار دولار قدمتها البلدان والهيئات الدولية المانحة. وأفاد بأن هذه المساعدات وإن كانت ارتفعت بعد عام 2015، فهي لم تبلغ المستوى الذي حددته الأمم المتحدة البالغ 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة، كما أن البلدان النامية ذات الاحتياجات الأكبر لم تستفد من هذه الزيادة. ثم تطرق إلى الوضع الإقليمي، فبيّن أنه، ومقابل كل دولار يدخل المنطقة العربية من المساعدات الإنمائية الرسمية، يخرج 0.87 دولار منها في شكل مساعدات إنمائية رسمية تقدمها البلدان العربية وصناديق التنمية العربية إلى مناطق جغرافية أخرى. وشدد على أن قدرًا كبيراً من المساعدات وُجّهت إلى النواحي الإنسانية، مقابل تراجع في المساعدات الموجّهة لقطاعي التعليم والصحة ما يؤثر على رأس المال البشري في البلدان النامية.

36- وفي معرض النقاش، تساءلت ممثلة عُمان عن إمكانية تحكّم الدول في كيفية توجيه هذه المساعدات والقطاعات التي تُستثمر فيها. وأفاد رئيس الجلسة بأن البلدان المتلقية للمساعدات تحدد أولوياتها، ولكن الدول والجهات المانحة لديها أولوياتها الخاصة بها، الأمر الذي يتطلب التفاوض لمواءمة التوجّهين، وأكد على دور الإسكوا في توحيد الخطاب العربي بشأن الأولويات حتى تشكل المنطقة قوة مؤثرة. وتناول ممثل الأردن توجيه المساعدات لدعم الموازنة، وكيف يؤثر ذلك على تمويل التنمية، كما تطرق ممثل فلسطين إلى البُعد السياسي الذي يحدد مسار المساعدات، حتى تلك الموجّهة نحو الجوانب الإنسانية.

37- وأكد ممثل مصر على أن دعم الموازنات ما عاد يدخل ضمن المساعدات بل القروض، ورأى أن لا مشكلة في ذلك لدى الدول التي تتمتع بوضع ائتماني جيد. وأوضح أن المنح محورها التنمية، أي تستخدم في الاستثمار لا المصروفات الجارية خصوصاً في ظل المشاكل الشديدة في الحوكمة في المنطقة العربية. وأفاد بوجود لجنة تابعة لوزارة الخارجية في مصر تحدد أولويات التنمية وتقدم مشاريع للجهات المانحة، مؤكداً استجابة تلك الجهات بشكل جيد إذا كانت المشاريع معقولة وقابلة للتنفيذ. واتفق ممثل موريتانيا، مفيداً بأن بلده قد أخذ منحة من الاتحاد الأوروبي وقرضاً ميسراً من البنك الدولي، وكانا في الحالتين للاستثمار وليس للنفقات الجارية. وتطرق ممثل العراق إلى وجود مساعدات لدعم الموازنة الحكومية يقدمها صندوق النقد الدولي، في إطار اتفاقية تُلزم الدولة بإصلاحات وشروط لمعالجة التضخم وتحقيق الاستقرار لحفظ حقوق الجهات الدائنة وتحقيق البيئة المواتية لجذب الاستثمار الخارجي. ورأى ممثل الأردن بأن القروض تُرَجّل مشاكل الحاضر إلى المستقبل، مشدداً على أن التمويل يجب أن يوجّه إلى الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع، خصوصاً وأن تمويل النفقات الجارية بالدين يترتب عليها آثارٌ سلبية على التنمية بالإضافة إلى تفاقم مشكلة المديونية.

38- وتقدّم ممثل الصندوق السعودي لإعمار اليمن بمداخلة أفاد فيها بأن الدول المانحة قدمت الكثير لدعم الميزانيات دون شروط ولا رقابة، فلم تستفد لا الدولة المانحة ولا الدول المتلقية لهذا الدعم بسبب عدم وجود آليات داخلية للرقابة ما أفضى إلى تناثر المساعدات والفساد. وأكد على أن المنح دون الرقابة ما عادت موجودة، مضيفاً أن الآلية المتبعة من الجهات المانحة، حين تتلقى طلباً، هي الذهاب إلى أرض الواقع واستعراض الدراسات ومن ثم فرض آلية رقابة داخلية للتأكد من وصول المنح إلى مقاصدها. وأعرب عن رغبته في أن تتبنى الإسكوا معايير بشأن التعليم والصحة والأمن، مُعرباً عن اعتقاده بأن ذلك سيحفز الدول المانحة والراغبة على التنافس

في الإنجاز. وخلص إلى أن الشفافية، إذا توفرت في هذه المعايير، فستزيد المساعدات وستتنافس الجهات المانحة على تقديمها. وأيده ممثل اليمن، طالباً إضافة معيار التوعية إلى تلك المعايير.

39- وفي معرض الرد، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن معايير الدول المانحة تتبع من المساواة التي تتعرض لها أوجه إنفاق المساعدات، ما يفرض عليها أولويات قد تختلف عن أولويات الدول العربية. وشدد على أن الدول المانحة، لو أوفت بالنسبة التي اعتمدها الأمم المتحدة، لبلغت قيمة المنح 3 تريليون دولار، ولكن المبلغ المتاح اليوم لا يتجاوز 150 مليار دولار يُصرف 50 في المائة منها على المساعدات الإنسانية، ما يعني أن تقدير المعونات غير سليم. وأضاف بأن الأخطر منه هو ربط المساعدات بشروط، حيث يقدم بلد مساعدات لآخر مقابل استخدام المساعدات لشراء منتجات من البلد الأول. وشدد على المفارقة بين أهداف التنمية المستدامة وكيفية تمويلها، فرغم ترابط المسارين، تتباين الأطر القانونية الموجهة لكل منهما.

5- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: التجارة الدولية كمحرك للتنمية
(البند 7 (د) من جدول الأعمال)

40- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWA/C.9/2019/6(Part IV) والمتصلة بتسخير التجارة كأداة لتمويل التنمية. فاستهل بالإشارة إلى اعتماد 65 التزاماً دولياً في هذا الصدد في خطة عمل أديس أبابا، منها ما ينص على إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالشمول ويكفل المساواة. وأفاد بأن مثل هذه الالتزامات لم تتحقق بعد، حيث تظل 9 بلدان عربية خارج منظمة التجارة العالمية حتى الآن رغم تقدمها بطلبات رسمية للانضمام منذ عام 1987. وتطرق إلى جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أُطلق عليها "جولة الدوحة التنموية" حيث كان يُفترض أن تأتي بمزيد من المزايا التجارية التفضيلية للدول النامية والأقل نمواً لخدمة تمويل التنمية، مؤكداً على أن هذه المساعي لم تتحول إلى خطوات عملية بسبب جمود المفاوضات المتعددة الأطراف منذ عام 2001. وتناول بعد ذلك الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتوجه نحو التدابير الحمائية والوقائية والإجراءات التعويضية على الصعيد العالمي، وخلص إلى أن هذه التوجهات باتت تشكل عوائق أمام الالتزامات الدولية بتسخير التجارة لتمويل التنمية.

41- وتطرق ممثل الأمانة التنفيذية إلى وضع التجارة في المنطقة العربية، مشدداً على أنه، ورغم الاتفاقات الموقعة التي يُفترض أن تؤدي إلى تحرير التجارة البينية في المنطقة وعلى رأسها اتفاقيات التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن هذه التجارة ما زالت محدودة وتخضع لقيود غير جمركية، ووتيرة تحريرها أبطأ بكثير من وتيرة تحرير التجارة مع أطراف خارج المنطقة العربية. وأعرب عن استغرابه من الاستمرار في التفاوض على قواعد المنشأ في البلدان العربية في حين أنها تسقط فاعليتها في التجارة البينية بمجرد قيام الاتحاد الجمركي العربي. ورأى أنه بسبب تعثر المفاوضات حول ذلك الاتحاد، ينبغي على الأقل إقرار الفضاء للأمن الاقتصادي العربي كبديل، خاصة وأنه إطار متكامل يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويرتكز على الاتفاقيات القائمة التي وقعتها الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية. وختم بالإشارة إلى أن المنطقة تحتفظ بإمكانات تصديرية غير مستغلة في الوقت الراهن وتقدر قيمتها بنحو 131 مليار دولار أو حوالي 10 في المائة من مجموع التجارة الخارجية العربية.

42- وفي معرض النقاش، شدد ممثل الجمهورية العربية السورية على أن توافر الإرادة السياسية هو ما ينقص المنطقة، وإلا فهي قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي وتسخير التجارة لتمويل التنمية، وتطرق إلى المشاريع العديدة التي اعتمدها مؤتمرات القمة الاقتصادية العربية ولم تُنفذ. وأشار ممثل مصر إلى أن اتفاقيات تحرير التجارة يأتي مقابلها انخفاض في حصيلة التعريفات الجمركية، ولذلك رأى أنه من الضروري إيلاء الانتباه

لموضوع موارد بديلة للدخل تعوض عن ذلك الانخفاض المتوقع. وأكد ممثل فلسطين على وجوب وضع المزيد من خطط العمل حتى لو لم تُنفَّذ، واعتماد خطاب المصلحة العملية المشتركة القائمة على الوقائع والأرقام لتشجيع التكامل في المنطقة.

43- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أن كافة الدراسات التي تُصدرها الإسكوا تشتمل على توصيات فيها حلول لمشاكل محددة، مشيراً إلى حالة فلسطين وبروتوكول باريس التي عولجت عبر طرح فكرة قيام فضاء للأمن الاقتصادي العربي في تقرير "آفاق التنمية العربية: رؤية 2030". وفيما يتصل بتقدير العائد من الاتحاد الجمركي وانخفاض الحصيلة الجمركية، أوضح بأن تقرير التكامل الاقتصادي العربي لعامي 2014 و2016 تناولوا هذا الموضوع كميّاً. وشدد على أن الإسكوا تحقق مهمتها حين تتمكن من تحديد المشاكل، وإثباتها بالإحصاءات والأدلة التجريبية، وتسعى إلى تحقيق التوافق بشأن المسارات الأمثل لحلها، ولكن ولايتها لا تسمح لها بفرض أية إجراءات على الدول الأعضاء.

6- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: الديون والقدرة على تحمّلها (البند 7 هـ) من جدول الأعمال)

44- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWAC.9/2019/6(Part V) والتي تناولت تحليلاً كميّاً لحال المديونية في المنطقة العربية والقدرة على استدامتها أو تحمّلها، فتنطرق إلى موجز عن الديون وتدفعها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولاحظ أن الديون تزايدت على الصعيد الدولي خلال الفترة 2017-2018 نتيجة ارتفاع نسبة الديون الخاصة، لكن المنطقة العربية شهدت ارتفاعاً في الديون السيادية لا سيما في حالة البلدان غير المصدرة للنفط. وأشار إلى الارتفاع الشديد في الديون العالمية، التي تفوق حجم الاقتصاد العالمي بثلاث مرات. وتناول ديون البلدان العربية، التي تزايدت بشكل واضح بعد عام 2008 بحيث وصلت إلى حدٍ حرج في عددٍ من البلدان.

45- سأل ممثل الجمهورية العربية السورية عن البلدان التي وصلت فيها الديون إلى حدٍ حرج، فأفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأنها الأردن، وتونس، والسودان، ولبنان، وليبيا، والمغرب، ومصر، وموريتانيا، واليمن. وأوضح بأن نموذج استدامة الديون المعمول به لدى صندوق النقد الدولي هو الذي جرى الارتكاز إليه وتطويره لتحديد الأسفُف القصوى للمديونية واما إذا كانت قد تخطت المستويات الحرجة، موضحاً أن هذه الحسابات سيجري تضمينها في أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تعكف الإسكوا على إعدادها.

جيم- التدفقات المالية غير المشروعة

1- مؤتمر وتوافق بيروت حول تمويل التنمية المستدامة (البند 8 من جدول الأعمال)

46- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWAC.9/2019/7 استعرضت من خلاله خلاصة الدراسة التي أجرتها الإسكوا عن حجم وتأثير التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، وركزت على الشق الخاص بالتلاعب بالفواتير والعقود التجارية التي تُشكّل أكبر مصدر للتسريبات المالية في المنطقة العربية. وتطرقت في هذا الإطار إلى دوافع التلاعب بالفواتير وأنواعه، والقطاعات التجارية الأكثر تعرضاً للتلاعب بالفواتير في المنطقة العربية. ومن ثم، استعرضت مجريات ونتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي عقده الإسكوا في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية

غير المشروعة ووثيقة توافق بيروت الصادرة عنه. وأضاف ممثل الأمانة التنفيذية بأن المؤتمر هو الأول من نوعه الذي يُعقد بطلبٍ من الدول العربية ويتناول قضايا ترتبط بالفساد وتمخض عنه عناصر لخارطة الطريق التي يمكن أن تتبعها الدول العربية للتعامل مع هذه المشكلة. وأفاد بأن الدول العربية كافة تقدمت بمداخلات بشأن أمور تُطرح للمرة الأولى في المنطقة، وأن المشاركة فيه كانت غير مسبقة وتميّزت بالتمثيل الرفيع المستوى، وقد أشادت به منظمات دولية عدة.

47- ونوه ممثل الأردن بالمؤتمر، ورأى أن مجرد البحث في هذا الموضوع في البلدان العربية هو تقدم، مستفسراً عن الخطوة التالية. وسأل ممثل مصر عن كيفية تقدير قيم التلاعب بالفواتير وحسابها.

48- رد ممثل الأمانة التنفيذية بأن تقدير قيم التلاعب يجري بناءً على معادلات أطلقتها وطورتها منظمات عدة في الأمم المتحدة من خلال مواءمة بيانات صندوق النقد الدولي مع بيانات الجهات المصدّرة في الخارج، باستخدام معادلة تأخذ بالحسبان تكاليف الشحن وبنود الفواتير التي تنتقل من سنة إلى أخرى. وأفاد بعدم وجود منهجية موحدة لقياس التلاعب حتى الآن وأن الإسكوا قامت بتطوير المنهجية التي اتبعتها لجنتي الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي المنهجية التي تتوافق مع نظيرتها المعمول بها لدى منظمة النزاهة العالمية. وختم بالإشارة إلى أن الإسكوا أصدرت كتيباً عن المنهجية التي استخدمتها وهو منشور مع تقرير الإسكوا حول هذا الشأن.

2- خارطة طريق عربية لتمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة (البند 9 من جدول الأعمال)

49- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWA/C.9/2019/8 التي تضمنت خارطة طريق عربية لتمويل التنمية المستدامة عبر كبح التدفقات المالية غير المشروعة، واستهلت بالتطرق إلى النُظم الإيكولوجية الوطنية والإقليمية لكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وجهود الإنفاذ والصلاحيات المطلوبة لتحقيقها. وأشارت إلى أن هذه الجهود لا بد وأن تشمل مكافحة التلاعب بالفواتير التجارية بأنواعها الأربعة، وتعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد، وإنشاء وحدات متخصصة في مصادرة الأصول واستردادها، وتعزيز المساءلة. واستعرضت الجهود اللازمة لتعزيز الشفافية المالية، والحد من التهريب الضريبي، ومكافحة الجرائم المالية، ومراعاة اعتبارات التنمية المستدامة في القواعد التجارية المتعددة الأطراف. وختمت بتناول قضية التجارة مع الكيانات غير الشرعية والمستوطنات.

50- أشاد ممثل مصر بخارطة الطريق، وطلب رفدها بدراسات قياسية تخرج بنتائج دقيقة قابلة للتطبيق تساعد صانعي القرار، مقترحاً إنشاء مصفوفة تبين لكل بلد أوجه التدفقات المالية غير المشروعة السائدة فيه والتي توضح المشاكل التي يعاني منها كل بلد. وأفاد ممثل الأردن بأن معالجة التهريب الضريبي في المنطقة تواجه مقاومة كبيرة من أصحاب الدخل العالية، ولكن الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة يقتضي حلاً محلياً كتفعيل ورفع كفاءة الإدارة الضريبية. وشددت ممثلة السودان على أهمية بسط سلطة القانون لعلاج قضايا الفساد والتهريب. ورأى ممثل فلسطين أن قياس جميع مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة صعب، معتبراً أن موضوع التدفقات المالية غير المشروعة قانوني أكثر منه اقتصادي، وأشاد بإشارة تقرير الإسكوا إلى المستوطنات، مستغرباً عدم الإشارة إلى الاحتلال كمعيق أساسي للتنمية في فلسطين، كما تساءل عن كيفية تقدير مؤشرات النزاهة والفساد، معتبراً أن النتائج الناجمة عنها قد لا تكون دقيقة.

51- وشدد ممثل العراق على أهمية تحديد منهجية دراسة التدفقات المالية غير المشروعة، مشيراً إلى أنه حتى تعريف الدول المارقة في هذا السياق غير واضح، ومعتبراً أن هذه التعاريف تُحرّف أحياناً لخدمة برامج وأولويات سياسية لدى أطراف أجنبية. وأكد ممثل الجمهورية العربية السورية على ضرورة التوصل إلى صيغة عربية موحدة لتعريف التدفقات المالية غير المشروعة بدلاً من الالتزام بالتعريفات والمعايير الغربية، خصوصاً وأن ما هو مشروع في الغرب من حيث التدفقات المالية قد لا يكون مشروعاً في البلدان العربية. واستفسر ممثل اليمن إن كانت ثمة خطط لتفعيل الاتحاد الجمركي العربي، كما سألت ممثلة عُمان عن الجرائم الإلكترونية وكيفية مكافحتها.

52- واقترح ممثل الأردن إنشاء صندوق للتعاون الفني في موضوع تمويل التنمية تحت مظلة الإسكوا، تموله مساهمة الدول الأعضاء، على غرار صندوق بيريز-غيريرو، بما يتيح استفادة البلدان من تجارب بعضها بعضاً. ودار نقاش حول الاقتراح، فاعتبرت ممثلة عُمان بأن سداد المساهمات المالية، ما لم يكن مُلزماً، فلن ينجح الصندوق. ورأى ممثل مصر أن ليس المطلوب هو إنشاء صندوق جديد بقدر ما هو إنشاء برامج للتوأمة بين البلدان العربية بما يتيح تبادل الخبرات بين البلدان العربية دون اللجوء إلى الخبراء الأجانب.

53- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الهدف من خارطة الطريق هو رسم ملامح كلية لما هو مطلوب اتخاذه من إجراءات، وبحيث تلتقط الدول الإجراءات والأطر المطلوب تكييفها على المستوى الوطني بحسب احتياجات كل بلد. وشدد على أن تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالتلاعب بالفواتير التي أصدرتها الإسكوا تتيح صورة أدق من تقديرات الفساد أو تمويل الإرهاب. وأشار، رداً على ممثل مصر، إلى وجود ملاحق تبين خسائر كل دولة. وأفاد، بالنسبة لمسألة الاتحاد الجمركي، إلى أن المفاوضات الجارية في جامعة الدول العربية لا تتناول هذه القضية، ويخلو مشروع النظام الجمركي الموحد من أي إشارة إلى تلك القضية حتى الآن. كما أشار إلى أن التركيز لا يزال منصباً على تحديد فئات التعريفات الجمركية التي ستطبق في إطار الاتحاد الجمركي وأي البلدان سيتضرر من ذلك.

54- وذكر ممثل الأمانة التنفيذية أن تقرير الإسكوا هو الأول الذي يفيد بأن أي معاملات مالية ترتبط بتدفقات التجارة مع المستوطنات تندرج تحت التدفقات المالية غير المشروعة. وبالنسبة إلى مقترح ممثل الأردن بإنشاء صندوق للتعاون الفني، رد بأن أنشطة الإسكوا تشمل فعلاً هذا النوع من التعاون، حيث تُيسّر تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، مضيفاً بأن صندوق بيريز-غيريرو ذاته متعثّر بسبب ضعف الموارد المالية المخصصة له. وبالنسبة إلى الجرائم الإلكترونية، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أنها تَمَس بالفعل قضية التدفقات المالية غير المشروعة على اعتبار أن سداد قيم المبادلات التجارية بات إلكترونياً بين المستورد والمصدر، ومن ثم فإن تعقبها يظل يمثل إشكالية كبيرة لتتبع ورصد التدفقات المالية غير المشروعة التي قد ترتبط بها.

55- وختم ممثل الأمانة التنفيذية باقتراح الاستماع إلى الأولويات التي تفضل الدول طرحها في مجال التعاون الفني خلال المرحلة المقبلة في بند ما يستجد من أعمال. مفيداً بأنه، ومن خلال تقييم مجمل المداخلات، سيجرى إعداد أنشطة المرحلة المقبلة. وبعد طرح الاقتراح على اللجنة، اعتمد رئيس الجلسة الاقتراح.

دال- القضايا البرنامجية

1- الإصلاح في الأمم المتحدة: البعد الإقليمي (البند 10 من جدول الأعمال)

56- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن الإصلاح في الأمم المتحدة، تطرق فيه إلى التوجّهات الرئيسية لذلك الإصلاح، وربطها مع ما يدور إقليمياً بشأن تمويل التنمية. واستهل بالإشارة إلى أن الإصلاح يجري في ثلاثة

محاور: السلام والأمن، وإصلاح الإدارة، وإصلاح المنظومة الإنمائية. وتطرق إلى المبادرات الداعمة لعملية الإصلاح، كمبادرة الوقاية من النزاع التي تشمل منصة لهذه الغاية تتضمن شخصيات رفيعة يمكنها تقديم الوساطة؛ ومبادرة المساواة بين الجنسين وصولاً إلى المناصفة بحلول عام 2028؛ ومناخ العمل في المنظومة مع التشديد على الحؤول دون المضايقات والتحرش؛ ومبادرة مكافحة الإرهاب؛ وحقوق الإنسان؛ وعمليات حفظ السلام والربط بينها والمكاتب السياسية؛ وقضية الابتكار وتطوير عمل الأمم المتحدة بحيث تستند إلى الابتكار والتعلم المستمر. وبالنسبة إلى إصلاح الإدارة، أفاد بأن التوجُّه هو نحو اللامركزية بالنسبة إلى الميزانية والتعيينات، ولكن ذلك يرتبط أيضاً مع آليات إضافية للمساءلة. وفيما يتصل بالإصلاح الإنمائي، شدد على أن خطة عام 2030 هي محور عمل اللجان والإطار الأساسي للعمل الإنمائي. وأفاد بأن المنسق الوطني أصبح لديه دورٌ أكبر على الصعيد الوطني لتنسيق الجهود، وبات اختيارهم على أساس مهارات جديدة تتلاءم مع تطلعات الدول.

57- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية على تنشيط المنظور الإقليمي في التنمية لأن معظم التحديات التي تواجهها الدول عابرة للحدود. وأشار إلى أهمية وجود موارد يمكن توفُّعها مسبقاً لعمل المنظمات مع وجود التمويل للأمانة التنفيذية لمساعدة الدول على تنفيذ خطة عام 2030. وأفاد بأن البعد الإقليمي للإصلاح له مرحلتان: تحسين الهياكل القائمة، والثانية مراجعتها مع التفرقة بين أولويات الأقاليم، ومقاربة لكل منطقة على حدة. وأوضح بأن أي نشاط تقوم به المنظمة الإقليمية عليها أن تخطر به الممثل المقيم لتفادي الازدواجية في العمل، وهو ما بدأت الإسكوا بفعله، خصوصاً أن الإصلاح يقوم على ترشيد النفقات. وألمح إلى إجراء مسح للمنشورات والمنتجات المعرفية لتفادي الازدواجية. وتطرق إلى إنشاء مراكز لإدارة المعرفة، تدمج منتجات منظمات الأمم المتحدة في منصات إلكترونية للوصول إلى الإحصاءات عن مختلف القطاعات والمجالات. وختم بالإشارة إلى أن اهتمام الإسكوا ينصبُّ على منظور المنطقة لا على مجال بحد ذاته، ولذلك ستستضيف الإسكوا مراكز المعرفة ومكاتب الدعم الإداري المشتركة لترشيد النفقات الإدارية.

58- وفي معرض النقاش، شدد ممثل الجمهورية العربية السورية على وجوب إعطاء الحكومات معلومات وافية عن الأنشطة والمشاريع، بما في ذلك المبالغ المخصصة للمشاريع، معرباً عن قلقه مما وصفه بأنها مشاريع تُجرى خارج المعرفة الحكومية. وسأل أيضاً عن أسس تعيين الممثلين والموظفين، ومسوغات إجراء ورش العمل والاجتماعات. ورأى ممثل موريتانيا بأن الأمم المتحدة فيها اختلال في القوى لصالح البلدان المتقدمة النمو. وأشار ممثل الأردن إلى أن هيئات الأمم المتحدة الإقليمية لديها استقلالية وفي أحيان كثيرة تكون قراراتها على عكس ما تريد القوى الكبرى. وسأل أيضاً إن كان من الممكن خفض الكلف الإدارية لمساهمات البلدان النامية في الأمم المتحدة التي تقطع من المساعدات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو.

59- ورد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الإنفاق وأوجهه وحجمه تُبلِّغ عنه الإسكوا الدول الأعضاء في دورتها الوزارية، والتقارير الصادرة بهذا الشأن موجودة على موقع الإسكوا، وهي من المتطلبات الرئيسية للقواعد التي تقرها الدول في نيويورك. وشدد على أن ثمة ضوابط شديدة على الإنفاق تُحول حتى دون تقديم الخدمات في بعض الأحيان. وأفاد بوجود آليات للشكوى وجهاز مستقل للمراقبة. وأكد على أن الممثل المقيم معتمد لدى الدولة ولا يستطيع تنفيذ المشاريع دون التنسيق مع الدولة، وعلى وجود إطار للتعاون في هذا الإطار يوقع عليه الطرفان. وبالنسبة إلى التعيينات، أوضح بأن ثمة ضوابط للتعيين أقلها الاعتبارات الجغرافية والدول الأقل تمثيلاً وغيرها الكثير، مفيداً بأن تعيين الشخص غير المناسب يمكن أن يؤدي إلى إيقاف التعيين من خلال المحكمة بعد التحقيق. وتطرق أيضاً إلى تكاليف البرنامج، مؤكداً بأنه يعود إلى قرار من الجمعية العامة بموافقة الدول الأعضاء ويشترط تسديد هذه النسبة.

2- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية للجنة
(البند 11 من جدول الأعمال)

60- اتفق ممثلو وممثلات الدول الأعضاء على عقد الدورة الثانية للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2021، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدم إحدى الدول الأعضاء بصورة رسمية باستضافتها، وفقاً للإجراءات المتبعة والأنظمة المرعية في الأمم المتحدة.

3- ما يستجد من أعمال
(البند 12 من جدول الأعمال)

61- في إطار هذا البند، استعرض ممثلو وممثلات الدول الأعضاء في الإسكوا أولويات العمل في ملف تمويل التنمية في السنوات المقبلة. واستهل المداخلات ممثل فلسطين، فأفاد بحاجة بلده إلى قياس أثر الاحتلال، مفيداً بأن دراسات سابقة لأثر الاحتلال على التسرّب المالي قدرت الخسائر بنحو 48 مليار دولار بين عامي 2000 و2019، طالباً البحث في المزيد من الأبعاد. وأما ممثل العراق، فأعرب عن احتياج بلده إلى البحث في التمويل الإسلامي وكيفية استخدام موارد هذا التمويل في الدول النامية وإصلاح الموازنات العامة في الدولة من خلال التحول إلى برامج فرعية تقوم على الأداء وتمويل كل من هذه البرامج الفرعية؛ والتمويل على المستوى دون الوطني (الأقاليم والمحافظات).

62- وتطرق ممثل الأردن إلى التمويل المبتكر وأثره، طالباً من الإسكوا دراسة جدواه الاقتصادية وإن كان يفيد بأغراض تمويل التنمية، وكذلك البحث في قدرة القطاع الخاص الوطني، الصغير بمعظمه، على إنشاء انتلافات توازي العمل الحكومي لعقد الشراكات. كما طلب ممثل موريتانيا البحث في دور الصناديق السيادية والمناطق الحرة والتمويل المبتكر، وخصوصاً التمويل الرقمي. وطلب ممثل اليمن البحث في تمويل الجهات التي تتسبب النزاع، وكذلك تقديم الدعم الفني للإدارة المالية في الأقاليم والمحافظات. وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن الحاجة إلى الدعم الفني في منهجيات الحسابات القومية، ودور المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وتأهيل الإدارات المحلية لتأمين مصادر التأمين وكيفية اختيار المشاريع الاستثمارية وزيادة إيراداتها.

63- وتناول ممثل مصر الشراكة مع القطاع الخاص، طالباً دراسة القطاعات التي يمكنها إقامة هذه الشراكات بما يخدم خطط العمل الوطنية. كما طلب الدعم الفني في السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، وهي وسائل تمويلية جديدة ومستحدثة يمكن الاستفادة منها في البلدان العربية. وتطرق إلى موضوع رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال التقييم والمتابعة، مفيداً بأن الإسكوا يمكنها أن تساعد في هذا الأمر الذي يتطلب قاعدة بيانات سليمة للمشروعات. وختم بالإشارة إلى أن تحقيق الأقاليم والمحافظات لمواردها الذاتية ضروري لتحقيق تمويل التنمية.

64- ورداً على ما طرحه ممثل مصر، أفاد مدير مكتب تمويل التنمية بالإسكوا بأن طرح المواضيع يتطلب وجود التشريعات التي تيسرها، فعلى سبيل المثال أن ما طرحه ممثل مصر بشأن توفير استقلالية للمحافظات والأقاليم على حشد التمويل بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية من خلال فرض ضرائب على مستوى المحافظات يخالف الدستور المصري والقوانين المالية المعمول بها لإعداد ميزانية مركزية موحدة للدولة. وشدد على أن هذا التوجه يتعارض مع الموقف الذي تبنته الدول العربية في توافق بيروت لتمويل التنمية، واستعراض ما توصلت إليه الأمم المتحدة في هذا المجال. وفيما يتعلق بالتمويل المبتكر، أوضح أن أدوات متعددة، وتشريعاته مختلفة، والأمر نفسه ينطبق على التمويل الرقمي ومن ثم فيتعين أن تحدد الدول الأعضاء ما هي الأدوات المبتكرة

التي تبحث عنها لتمويل التنمية. وفيما يتصل بالصناديق السيادية، تساءل إن كان المقصود تشكيل صندوق سيادي على الصعيد الإقليمي أم المساعدة في الصناديق السيادية القائمة.

65- وأكد أيضاً على أن الإسكوا بحثت كثيراً في الشراكة بين القطاع العام والخاص ولا يوجد توافق حاسم بشأن نتائجه دولياً. وأفاد بأن معظم مؤسسات القطاع الخاص في المنطقة صغيرة ومتناهية الصغر، ومن ثم فالمطلوب هو دعمها ومن ثم التفكير في بناء الشراكات معها لأن المقصود هو دراسة القطاع الخاص القائم، ولا توجد سياسات منهجية في هذا الإطار بل مبادرات جزئية. أما السندات الخضراء، فقال إنها تندرج ضمن التمويل المبتكر، فلا بد من تعريف المقصود منها بشكل أوضح لا سيما وأن أغلبية أدوات التمويل المبتكرة تأخذ شكل المديونية، ومن ثم تساءل عما إذا كان توجه الدول العربية إنما هو نحو تخفيض المديونية والديون السيادية وضمان استدامتها أم إعادة هيكلة الديون بتوظيف الصكوك الخضراء وأدوات التمويل المبتكرة. ورداً على طلب دعم الإدارة المالية وجزء منه كفاءة الإنفاق الحكومي، أفاد بأن هذا يقتضي تكراراً لعمل يقوم به فعلاً صندوق النقد الدولي الذي يُصدر تقريراً عن كفاءة الإنفاق العام لأفريقيا وآسيا. وسأل إن كان المطلوب هو تكرار هذا العمل واتباع ذات المنهجية المتعارف عليها دولياً أم البحث في منهجية أخرى.

66- أكد ممثل الأردن بأن السندات الخضراء والصكوك الإسلامية تُعدُّ من وسائل التمويل المبتكر، وبأن القطاع الخاص يستمر في إصدار وسائل مبتكرة للتمويل وتجب مواكبتها. وقال ممثل مصر إن المطلوب هو حوكمة وتقييم أداء المشاريع من أجل خفض الهدر الحكومي وتحسين توجيه المشاريع لخدمة التنمية، واستجلاء المعوقات التي تحُول دون الشراكة مع القطاع الخاص، وسُئِل مساهمة الصناديق السيادية في تمويل التنمية.

67- وختم ممثل الأمانة التنفيذية بالرد بأن أدوات التمويل المبتكرة تزداد بوتيرة سريعة وتختلف من دولة إلى أخرى ما يعسّر التركيز عليها كلها، إلا أنها بمعظمها أدوات للدين، ما يتعارض مع الطلب من الإسكوا دراسة وسائل الحد من المديونية وتحسين بيئة الاستثمار. وبالنسبة إلى التمويل الإسلامي، أكد بأن أوراق الاجتماع تطرقت إليه.

4- اعتماد توصيات اللجنة في دورتها الأولى (البند 13 من جدول الأعمال)

68- عُرضت التوصيات المُستخلّصة من المناقشات على ممثلي وممثلات الدول الأعضاء، وتُوقشت واعتمدت بعد إجراء التعديلات اللازمة. ويُورد هذا التقرير التوصيات بصيغتها النهائية المعتمدة.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- المكان وتاريخ الانعقاد

69- عَقَدَت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا دورتها الأولى في عمّان، في 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2019.

باء- الافتتاح

70- افتتحت أعمال الدورة الأولى للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء 11 كانون الأول/ديسمبر 2019. وأطلع أمين سر الإسكوا ممثلي الدول الأعضاء على أسباب إنشاء لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والأهداف المرجوة من ذلك، ومنها التركيز بشكل أكبر على قضايا تمويل التنمية وضمان مشاركة الأخصائيين وأصحاب المصلحة المعنيين مباشرة في الدول الأعضاء في النقاشات.

71- ثم ألقى ممثل جمهورية السودان، السيدة أميمة السيد، من وزارة التجارة والصناعة في السودان، كلمة افتتاح الدورة، بصفتها رئيسة الدورة الثانية عشرة للجنة تحرير التجارة الخارجية والعلامة الاقتصادية وتمويل التنمية، أشادت فيها بما أنجز خلال الدورة السابقة، وتطرقت إلى عددٍ من القضايا كتوافق بيروت حول التنمية والتدفقات المالية غير المشروعة، وبلورة موقف عربي إزاء القضايا المتعلقة بالتعاون الضريبي والدعم الفني لتطوير المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. وأكدت على أهمية اللجنة كمحفل إقليمي يتناول أحد أبرز التحديات التي يواجهها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

72- ثم ألقى السيد مختار محمد الحسن، رئيس شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في الإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية، مرحباً ب ممثلي الدول الأعضاء إلى الدورة الأولى للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا، ومشدداً على أهمية ملف تمويل التنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. واستعرض بعض الخلاصات التي تمخضت عن مسارات المتابعة الدولية والتحليلات التي أجرتها الإسكوا عن حال تمويل التنمية في المنطقة العربية، فأكد على ضرورة إجراء نقلة نوعية لحشد مصادر التمويل، وتحسين إدارة الموارد المالية، وعلى أوجه القصور في توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي تقوضه سياسات التقشف والتدابير الحمائية، وتراجع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد نسبة الديون من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تاريخية. وخلص إلى أن آفاق تمويل التنمية في المنطقة العربية ما زالت مضطربة خصوصاً وأن ما يخرج من المنطقة من تمويل يفوق ما يدخل إليها، ما يمثل ثغرة رئيسية في جهود تحقيق الاستدامة المالية. وأفاد بأن القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة والاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن ذلك يمثلان مسارين لزيادة الموارد المحلية وتمويل التنمية المستدامة.

جيم- الحضور

73- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن 11 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. كما شارك أيضاً بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن هيئات إقليمية تعمل في مجال تمويل التنمية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

74- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت رئاسة الدورة الأولى للجنة المملكة الأردنية الهاشمية. وانتخبت اللجنة بالإجماع جمهورية السودان نائباً أولاً للرئيس، والجمهورية العربية السورية نائباً ثانياً له، وجمهورية العراق مقرراً للدورة.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

75- أقرّت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة
[.E/ESCWA/C.9/2019/L.1](#)

76- كما أقرّت اللجنة في نفس الجلسة تنظيم الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة
[.E/ESCWA/C.9/2019/L.2](#)

واو- الوثائق

77- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة في دورتها الأولى:
[.E/ESCWA/C.9/2019/INF.2](#)

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

دولة قطر

المهندس شاهين بن علي الكعبي
مساعد مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد نبيل سليمان العبد الجليل
وكيل وزارة المالية
المساعد للشؤون الاقتصادية
وزارة المالية

السيد سعد محمد الرشيد
مراقب المنظمات الدولية ومدير إدارة التعاون الاقتصادي
الدولي بالإنابة
وزارة المالية

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد كمالي
نائب الوزير لشؤون التخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد علي اوديكيه
المدير العام المساعد
الإدارة العامة لسياسات واستراتيجيات التنمية
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

السيد أحمد حسين علي السليماني
نائب مدير عام مكتب الصناعة والتجارة

السيد حسين عبدالله حسين البشير
مدير عام
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مالك بريزات
رئيس قسم العلاقات العربية والإسلامية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد أنس نواف أبو غنمي
رئيس قسم تنسيق المساعدات والمشرف على قسم منظمات
الأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الجمهورية العربية السورية

السيد إياد علي
مدير الاقتصاد الكلي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية السودان

السيدة أميمة سيد محمد سعيد
مفتش تجاري
وزارة الصناعة والتجارة

جمهورية العراق

السيد علاء الدين العامري
مدير عام
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيدة سعاد الفاضل
مدير مختص
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

دولة فلسطين

السيد شاكور إبراهيم زياده
رئيس الوحدة الاقتصادية في مجلس الوزراء الفلسطيني

باء- البرنامج السعودي للتنمية وإعمار اليمن

السيدة أشواق بنت أحمد العيد
أخصائي إداري
إدارة التخطيط الاستراتيجي

السيد أيمن عبد الرحمن السعيد
مدير إدارة المالية
الإدارة المالية

السيدة مشاعل آل جابر
أخصائي أول شراكات وتعاون دولي
إدارة الشراكات والتعاون الدولي

السيدة سارة أحمد سلطان
أخصائي اقتصادي
إدارة الشراكات والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/C.9/2019/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.9/2019/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.9/2019/L.2
أنشطة تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا	4	E/ESCWA/C.9/2019/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الثانية عشرة (تمويل التنمية)	5	E/ESCWA/C.9/2019/4
الاتجاهات العالمية والواقع الإقليمي	6	E/ESCWA/C.9/2019/5
بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية	7	E/ESCWA/C.9/2019/6
الموارد العامة الوطنية	7 (أ)	E/ESCWA/C.9/2019/6(Part I)
المؤسسات التجارية والتمويلية الخاصة الوطنية والدولية	7 (ب)	E/ESCWA/C.9/2019/6(Part II)
التعاون الإنمائي الدولي	7 (ج)	E/ESCWA/C.9/2019/6(Part III)
التجارة الدولية كمحركٍ للتنمية	7 (د)	E/ESCWA/C.9/2019/6(Part IV)
الديون والقدرة على تحملها	7 (هـ)	E/ESCWA/C.9/2019/6(Part V)
مؤتمر وتوافق بيروت حول تمويل التنمية المستدامة	8	E/ESCWA/C.9/2019/7
خارطة طريق عربية لتمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة	9	E/ESCWA/C.9/2019/8